الأمم المتحدة S/2011/715*

مجلس الأمن

Distr.: General
14 November 2011
Arabic
Original: English

التقرير السابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/406) في ١ تموز/يوليه ٢٠١١.

٢ – وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مستقرة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل سريان وقف الأعمال العدائية الذي تقرر في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بين الطرفين، على الرغم من وقوع حادث خطير في ١ آب/أغسطس حيث تبادل أفراد من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي إطلاق النار لفترة قصيرة عند نهر الوزاني على جانبي الخط الأزرق.

٣ – وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، تعرضت قافلة لوجستية تابعة لليونيفيل إلى انفجار ناجم عن قنبلة مزروعة على جانب الطريق جنوب بلدة صيدا. وجُرح ستة من عناصر حفظ السلام الذين يخدمون في الوحدة الفرنسية، نقل ثلاثة منهم إلى فرنسا لتلقي العلاج. وكان هذا ثاني هجوم إرهابي ضد اليونيفيل في غضون شهرين.

٤ – وفي ٧ تموز/يوليه، فازت حكومة رئيس الوزراء ميقاتي بالتصويت على الثقة في البرلمان اللبناني. وأعربت الحكومة في بيانها الوزاري عن التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتمشيا مع هذا الالتزام، زار رئيس الوزراء ميقاتي جنوب لبنان ومقر اليونيفيل بعد بضعة أيام فقط من أداء حكومته لليمين.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

211111 181111 11-59332 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٥ - ويؤكد الطرفان التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما يضمن استمرار سريان وقف الأعمال العدائية. إلا أنهما لم يحرزا تقدما كبيرا في تنفيذ الالتزامات الرئيسية الأخرى بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في هذا التقرير. وينبغي للطرفين أن يبذلا كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار إذا ما أريد تحقيق تقدم نحو وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأمد بينهما وفقا لما يدعو إليه القرار.

٦ - واستمرت الاضطرابات الجارية في الجمهورية العربية السورية منذ منتصف آذار/مارس بالتأثير في لبنان بطرق مختلفة. ولا تزال الأزمة في سوريا تشكل شاغلا رئيسيا يستقطب الجهات الفاعلة السياسية اللبنانية. وعبر بضعة آلاف من الأشخاص الحدود الشمالية للبنان في الأشهر الستة الماضية، حيث فروا من العنف في البلدات السورية القريبة من الحدود. ونفذ الجيش السوري أيضا عددا من الإجراءات عبر الحدود، بما في ذلك إطلاق النار عبر الحدود وتنفيذ عدد من الغارات داخل الأراضي اللبنانية.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - في الصباح الباكر من يوم ١ آب/أغسطس، فتح جنود جيش الدفاع الإسرائيلي السياج التقني ونفذوا دورية راجلة في وادي مجرى نهر الوزاني. ورصد جنود الجيش اللبناني حركتهم. ووفقا للجيش اللبناني، رصد أحد جنوده وجود جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند مدخل مجمع أحد المنتجعات على الضفة الغربية من النهر شمال الخط الأزرق. وأفاد الجيش اللبناني إنه أطلقت طلقات تحذيرية في الهواء للتصدي لتوغل داخل الأراضي اللبنانية، وإن إطلاق النار التحذيري توقف عندما اتضح أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عادوا إلى الجانب الشرقي من النهر. وبعد نحو ١٠ دقائق، أدى إطلاق النار من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي إلى ثقب خزانات مياه على موقع قريب للجيش اللبناني. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي أن جنوده لم يعبروا لا النهر ولا الخط الأزرق في أي نقطة خلال هذا النشاط. وتعرضوا بالأحرى إلى إطلاق نار من جندي من الجيش اللبناني عندما أكملوا صعودهم عائدين على التل نحو السياج التقني، وردوا على إطلاق النار بالمثل على الفور.

٨ - ولم تكن اليونيفيل حاضرة في الموقع عند وقوع الحادث، ولم يبلغها الطرفان بالحادث إلا بعد وقوعه. وعند استلام الإخطار، أرسلت اليونيفيل على الفور دورية إلى الموقع لرصد الحالة والتدخل عند الاقتضاء. واتصل نائب قائد القوة مع نظرائه داعيا إلى استعادة الهدوء. وشرعت اليونيفيل في إجراء تحقيق على الفور وتعاون كلا الطرفين في توفير المعلومات ذات

الصلة على الرغم من أنهما أعطيا روايتين متناقضتين عن الحادث. وخلص تحقيق اليونيفيل إلى أن تبادل إطلاق النار بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي يشكل خرقا لوقف الأعمال العدائية وانتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). غير أن اليونيفيل لم تكن قادرة على تحديد ما إذا كان قد حدث انتهاك بري للخط الأزرق. وفي أعقاب الحادث، زادت اليونيفيل عدد دورياتها في المنطقة.

٩ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة من الأراضي الواقعة شمال الخط الأزرق، منتهكا بذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي مسعى لتيسير انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة، وضعت اليونيفيل اللمسات الأخيرة على مقترحاتها بشأن الترتيبات الأمنية، وأرسلته إلى الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه للموافقة عليه. وفي ١٩ تموز/يوليه، أبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل بأنه وافق على الترتيبات، مع التأكيد في نفس الوقت على أنها لا تمثل إلا مرحلة أولى في عملية من شأنها أن تؤدي إلى أن يمارس لبنان سيادته الكاملة على المنطقة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بأن الترتيبات تتطلب موافقة الحكومة الإسرائيلية. ولم تتلق الأمم المتحدة حتى الآن أي رد من الحكومة الإسرائيلية.

١٠ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي القيام باختراقات يومية تقريبا للمجال الجوي اللبناني، بالطائرات الصغيرة بلا طيار بشكل أساسي وأيضا بالطائرات المقاتلة. وتشكل هذه الطلعات الجوية انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وكذلك للسيادة اللبنانية. وتواصل اليونيفيل الاحتجاج على جميع الانتهاكات الجوية، داعية السلطات الإسرائيلية إلى وقفها فورا. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على الانتهاكات، بينما واصلت الحكومة الإسرائيلية التأكيد على أن الطلعات الجوية تشكل تدبيرا أمنيا ضروريا.

١١ - وكان هناك عدد من الانتهاكات البرية للخط الأزرق، معظمها غير مقصود، من جانب رعاة لبنانيين يرعون ماشيتهم في منطقتي مزارع شبعا وكفر شوبا، ومن جانب مزارعين يقطفون الزيتون في بساتينهم بالقرب من قرية بليدا. وفي تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس، لاحظت اليونيفيل حادثين على الأقل قامت خلالهما نفس المركبة باختراق الخط الأزرق إلى الجنوب من العديسة بينما كان ركابها يصورون المنطقة. وزعم جيش الدفاع الإسرائيلي أن ركاب السيارة كانوا فريق استطلاع تابع لحزب الله، في حين أن الجيش اللبناني أبلغ اليونيفيل بأنهم مساحي أراضي على الأرجح. وفي ٣١ آب/أغسطس، انتهك أحد الرعايا الأجانب الذين يعملون في لبنان الخط الأزرق عندما قام هذا الفرد بالعبور إلى داخل إسرائيل بشكل غير قانوني على مقربة من مارون الراس.

١٢ - ووقعت ثلاثة حوادث في آب/أغسطس، حيث لاحظت اليونيفيل أن جنودا من الجيش اللبناني أو جيش الدفاع الإسرائيلي يصوبون أسلحتهم عبر الخط الأزرق على جنود في الجانب الآخر. وفي ٢ آب/أغسطس، صوب جندي من الجيش اللبناني قنبلة ذات دفع صاروخي على دبابة لجيش الدفاع الإسرائيلي أثناء قيامها بدورية بين السياج التقني والخط الأزرق بالقرب من ميس الجبل. وفي ٢٤ آب/أغسطس، صوب جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي أسلحتهم على مركز مراقبة تابع للجيش اللبناني في كفر كلا، ورد جنود من الجيش اللبناني بالمثل. وفي ٢٨ آب/أغسطس، وقع حادث مماثل في كفر كلا، بادر به هذه المرة جنود من الجيش اللبناني عندما صوبوا أسلحتهم على جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا في دورية وردوا بالتصويب باتجاه جنود الجيش اللبناني. وفي كلتا الحالتين، تدخل أفراد اليونيفيل للفصل بين جنود الجيش اللبناني وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي لتدارك تدهور الحالة.

١٣ - وكان هناك عدد من الحوادث الأخرى التي لاحظتها اليونيفيل على طول الخط الأزرق، ولا سيما في منطقة كفر كلا، بما في ذلك عدد من حالات تبادل الألفاظ المسيئة بين أفراد من الجيش اللبناني وأفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي، وبين مدنيين لبنانيين وأفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي، وأربعة حوادث على الأقل من حوادث رمي الحجارة على السياج التقني الإسرائيلي ودوريات جيش الدفاع الإسرائيلي المارة قام بها مدنيون لبنانيون. وفي عدد من المناسبات، لاحظت اليونيفيل مركبات دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي متمركزة في المنطقة وهي توجه أبراج مدافعها نحو الأراضي اللبنانية. وواصلت اليونيفيل تعزيز انتشارها في المنطقة، وحثت الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ودعتهما إلى استخدام آلية الاتصال التابعة لها بدلا من الشروع في أي شكل من أشكال العمل الانفرادي التي قد تزيد من حدة التوتر.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقت السلطات اللبنانية القبض على شخصين لبنانيين لهما صلات بجماعة فتح الإسلام المتشددة متهمين بإطلاق صاروخ من حولا في جنوب لبنان إلى داخل إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأحيل الشخصان إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية اللبنانية. وحدد موعد إجراء المحاكمة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٥ - وواصلت اليونيفيل وقوات الجيش اللبناني التعاون الوثيق بينهما، وسعتا إلى مواصلة توسيع وتعزيز الأنشطة المنسقة التي تضطلعان بها. وحافظ الجيش اللبناني واليونيفيل على خطط الانتشار والمواقع الخاصة بكل منهما، مع إبقاء الجيش اللبناني على انتشار ثابت لثلاثة ألوية وكتيبتين طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصل الجيش اللبناني واليونيفيل أنشطتهما

العملياتية اليومية، بما في ذلك ما لا يقل عن ٣٥ نشاطا منسقا في اليوم الواحد، وأجريا مناورات مشتركة للقدرات، بنفس المستويات الموضحة في تقريري السابق (S/2011/406). وبالإضافة إلى ذلك، بدأت اليونيفيل بتشغيل نقطة تفتيش سابعة في موقع مشترك على طول نهر الليطاني.

١٦ - وتتمتع اليونيفيل بحرية التنقل عموما في جميع أرجاء منطقة عملياتها، حيث تقوم بتنفيذ ما يقرب من ٠٠٠ ٩ إلى ٠٠٠ ١٠ دورية كل شهر. وتعرض عدد قليل من تلك الدوريات لقيود فرضت على حرية التنقل، شملت قيام أفراد من السكان المحليين برمي الحجارة وأخذ ممتلكات الأمم المتحدة، من قبيل آلات التصوير ونظم المعلومات الجغرافية ومعدات الاتصال والخرائط، من أفراد اليونيفيل. وأعاد الجيش اللبناني معظم المعدات المسروقة في وقت لاحق. وانطوى عدد قليل من الحوادث على حالات اعتداء جسدي على أفراد اليونيفيل.

١٧ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أوقف أفراد دورية لليونيفيل بالقرب من شقرا وهددوا أفراد اليونيفيل، ونفذوا عمليات تفتيش ترافقت بالشدة، وغادروا الموقع آخذين معهم أجهزة لتحديد المواقع بالنظام العالمي ومعدات اتصال وخرائط خاصة باليونيفيل. وراقب ضابط من الجيش اللبناني كان حاضرا الحادث دون أن يتدخل. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، اعترض حشد من المدنيين بالقرب من صريفا سبيل قافلة لوجستية لليونيفيل مكونة من ثماني مركبات كانت قادمة من بيروت. ووصل الجيش اللبناني لاحتواء الموقف. وبعد ذلك رميت حجارة على أفراد اليونيفيل والجيش اللبناني مما أدى إلى إصابة جنديين من اليونيفيل بجروح طفيفة وإلحاق أضرار بمركبتيهما. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أطلق أفراد النار من مسدسات من سيارة كانت تمر عند نقطة تفتيش لليونيفيل بالقرب من جسر الخردلي على نهر الليطاني. ونظرا إلى أن اليونيفيل لم تتمكن من تحديد موقع أي آثار، فقد رجحت أن تكون المسدسات المستخدمة مسدسات هوائية غير محشوة، حاكت صوت إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة. وفي ٣١ تموز/يوليه، تعرض أفراد من اليونيفيل كانوا يتحققون من مشاهدة لأحد الأفراد المسلحين بمسدس في وقت سابق بالقرب من حانين إلى اعتداء قام به حشد من المدنيين وأصيبت مركبات الدورية التي كانوا يستخدمونها بأضرار. ولم يتدخل أفراد الجيش اللبناني الذين دعيوا إلى مكان الحادث للسيطرة على الحشد وتفريقه، وتصاعد الموقف. وفتح المدنيون أبواب مركبتي دورية تابعتين لليونيفيل عنوة، وأخذوا جهازين لتحديد المواقع بالنظام العالمي وآلة تصوير وخريطة. وشوهد عدد من الأفراد في الحشد وهم يحملون مسدسات وأكد الجيش اللبناني في وقت لاحق أنهم من ضباط مخابرات الجيش اللبناني في ثياب مدنية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قام حشد من المدنيين باعتراض سبيل دورية لليونيفيل بالقرب من

عيتا الشعب. ورفض المدنيون السماح للدورية بمتابعة طريقها قبل وصول الجيش اللبناني، واخترق أحد المدنيين الطوق الذي أقامته اليونيفيل حول المركبات وأصاب جنديا من اليونيفيل بجروح طفيفة وأخذ جهازا لتحديد المواقع بالنظام العالمي. وعندما وصل الجيش اللبناني إلى الموقع، لم يتمكن أفراده من تأمين الاسترجاع الفوري لهذا الجهاز. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قام أفراد من اليونيفيل كانوا يستقلون ناقلة جند مدرعة بعبور نهر الليطاني بطريق الخطأ وخرجوا من منطقة العمليات في جوار أرنون. وبينما كانوا خارج منطقة العمليات، قامت خمس سيارات تقل نحو ١٥ شخصا مسلحين ببنادق هجومية بإيقاف أفراد اليونيفيل. وصوب الأفراد أسلحتهم على ناقلة الجند المدرعة وفتشوا المركبة وأخذوا بعض الخرائط والوثائق. وبعد ذلك قام الجيش اللبناني بمرافقة المركبة في طريق عودتها إلى داخل منطقة عمليات اليونيفيل.

١٨ - احتجت اليونيفيل بشدة على القيود المفروضة على حرية التنقل وحالات الاعتداء الجسدي التي تتعرض لها قوات الجيش اللبناني وطلبت إلى السلطات اللبنانية اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الأفراد المتورطين في هذه الحوادث. وأكدت السلطات لليونيفيل أنها تأخذ هذه الحوادث على محمل الجد وتعهدت بتزويد اليونيفيل بنتائج التحقيقات التي ستجريها.

١٩ - وبالرغم من الحوادث المبلّغ عنها أعلاه، ظل موقف السكان المحليين إزاء اليونيفيل إيجابيا عموما. وعمل مكتب الشؤون المدنية وأفرقة التنسيق المدني - العسكري التابعة لليونيفيل على التخفيف من حدة الاحتكاكات بين السكان المحليين والقوة وكفالة الاستجابة لأي شواغل أو شكاوى في حينها. وواصل مكتب الشؤون المدنية وأفرقة التنسيق المدني - العسكري أنشطتهما العادية في مجالي الاتصال والتواصل مع السكان المحليين خلال عطلة الصيف، وذلك من خلال سلسلة من المهرجانات الرياضية والثقافية والمهرجانات المخصصة للأطفال. واستمر تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بواسطة البلدان المساهمة بقوات وميزانية القوة، وواصلت البلدان المساهمة بقوات في توفير البرامج التثقيفية والمساعدة في مجال الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والطب البيطري.

٢٠ - وتواصل اليونيفيل توفير المساعدة للجيش اللبناني في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادفت اليونيفيل عددا من الأفراد الذين يحملون أسلحة الصيد داخل منطقة العمليات، بما يشكل مخالفة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وردا على ذلك، أصدر الجيش اللبناني بيانا يذكِّر فيه السكان المحليين بالحظر المفروض على الصيد وبمقتضيات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعمل

الجيش اللبناني واليونيفيل معا على الحد من جميع أنشطة الصيد. ولم تكتشف اليونيفيل في إطار الأنشطة التي اضطلعت بها أي مخابئ جديدة للأسلحة أو أعتدة أو هياكل أساسية عسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أن اليونيفيل لم تجد أي دليل على إعادة تنشيط المواقع التي كانت تابعة لعناصر مسلحة والتي كان قد سبق اكتشافها.

٢١ - ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تدعي أن حزب الله يعزز مواقعه ووحداته العسكرية داخل المناطق المأهولة بالسكان في جنوب لبنان وأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى لبنان، بما في ذلك إلى منطقة عمليات اليونيفيل. وتقوم اليونيفيل، بالتعاون مع الجيش اللبناني، بالتحقيق في أي ادعاء يتصل بوجود غير قانوني لأفراد مسلحين أو أسلحة في منطقة عملياتها في حال ورود معلومات محددة. ولا تزال اليونيفيل مصممة على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها في إطار ولايتها وإلى أقصى حد تجيزه قواعد الاشتباك الخاصة بها، على النحو المبين في تقاريري السابقة. وحتى الآن، لم تتلق اليونيفيل أي دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم تعثر على أي دليل يثبت ذلك. وما زالت قيادة الجيش اللبناني تؤكد أنها ستتحرك على الفور لوقف أي أنشطة غير قانونية تتنافى وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات الحكومة ذات الصلة.

٢٢ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل تنفيذ ولايتها المزدوجة المتمثلة في إجراء عمليات الحظر البحرية في منطقة العمليات البحرية وتدريب القوات البحرية اللبنانية. ومنذ صدور تقريري الأخير، فتّش مسؤولون في الجمارك والبحرية اللبنانية ٣٤٤ سفينة اعتُبرت أنها قد تكون موضع اهتمام وسمحوا لها بمتابعة إبحارها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اليونيفيل والقوات البحرية اللبنانية ٢٢ حلقة عمل و ٣٠٠ دورة تدريبية في البحر.

٢٣ - واستمرت الحوادث على طول خط العوامات إذ أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل أعماق أو قنابل مضيئة وطلقات تحذيرية على طول هذا الخط. ولا تشمل ولاية اليونيفيل مراقبة خط العوامات الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد ولا تعترف به الحكومة اللبنانية. وبناء على طلب من الطرفين، تقوم اليونيفيل بمناقشات ثنائية تمهيدية مع الجانبين بشأن مسائل الأمن البحري عموما وقد وافق الطرفان على مناقشة هذه المسائل من خلال آلية ثلاثية مع إمكانية اللجوء إلى خبراء بحريين. وتظل اليونيفيل مستعدة لمساعدة الطرفين فيما يتعلق بمسائل الأمن البحري وفقا للولاية المنوطة بها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٤ - واصلت اليونيفيل الاضطلاع بأنشطة الاتصال والتنسيق مع الطرفين، على النحو المحدد في تقريري السابق (S/2011/406) وتقاريري السابقة. وجرى مؤخرا تعزيز أنشطة

التفاعل والاتصال اليومية بين اليونيفيل والجيش اللبناني من خلال نشر ضباط اتصال إضافيين تابعين للجيش في جميع أنحاء جنوب نهر الليطاني. كما واصلت اليونيفيل الاضطلاع بفعالية بأنشطة الاتصال والتنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء مكتب تابع لليونيفيل في تل أبيب.

٢٥ - ولا تزال الاجتماعات الثلاثية الشهرية، التي يترأسها رئيس البعثة وقائد قوة اليونيفيل ويحضرها ممثلون كبار عن قوات الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، توفر الفرصة للاتصال والتنسيق على المستوى الاستراتيجي كما لا تزال تشكل آلية رئيسية لمعالجة القضايا العملياتية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقيام بدور هام في بناء الثقة.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اليونيفيل والطرفان مناقشات في إطار المنتدى الثلاثي تتعلق بالأحداث التي وقعت في ١٥ أيار/مايو وتبادل النيران الذي حصل في ١ آب/أغسطس بين أفراد من قوات الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. وتعاون الطرفان تعاونا تاما مع اليونيفيل في تحقيقاتها في الحادثين ووفرا معلومات ذات صلة. وانتهت اليونيفيل من تحقيقها في الحوادث التي وقعت في ١٥ أيار/مايو وقدمت إلى الطرفين تقريرها عن التحقيق المتعلق بتبادل النار في ١ آب/أغسطس. أما فيما يتعلق بحوادث ١٥ أيار/مايو، فقد أكد التقرير النهائي لليونيفيل من جديد الاستنتاجات الواردة في الفقرة ٩ من تقريري الأخير (S/2011/406).

٢٧ - وتقدمت اليونيفيل أيضا بتوصيات هامة فيما يتعلق بالحادث الذي وقع في ١ آب/أغسطس بهدف منع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل على طول الخط الأزرق. ودعا قائد قوة اليونيفيل الطرفين في المنتدى الثلاثي إلى الالتزام بثلاث نقاط بالغة الأهمية. أولا، ينبغي للطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي، بما في ذلك أي إجراء قد يعتبره الجانب الآخر حساسا أو استفزازيا. ثانيا، ينبغي للطرفين استخدام آليات الاتصال والتنسيق التابعة لليونيفيل إلى أقصى حد ومعالجة جميع مسائل التوترات من خلال اليونيفيل. ثالثا، ينبغي للطرفين الامتناع عن استخدام النار في أي ظرف من الظروف، فيما عدا في الحالات التي يتضح أنه من الضروري القيام بذلك للدفاع الفوري عن النفس. وأكدت اليونيفيل على ضرورة أن يطبق كافة الجنود في الميدان هذه التدابير في جميع الأوقات.

٢٨ - وحثت اليونيفيل أيضا الطرفين على تنفيذ التوصيات المحددة الواردة في تقريرها عن التحقيق في الأحداث التي وقعت في ١٥ أيار/مايو. ورد الطرفان على ذلك بتنفيذ عدة

توصيات رئيسية. وكما أُفيد في تقريري الأخير، اتخذ الجيش اللبناني تدابير لمنع حدوث مظاهرات مماثلة على طول الخط الأزرق في أوائل شهر حزيران/يونيه. وفي ٢٦ آب/أغسطس، اتخذ الجيش اللبناني تدابير لكفالة أن احتفالا في مارون الراس بـ ''يوم القدس'' جرى دون وقوع أي حوادث. وأكدت الحكومة اللبنانية أيضا أنها ستقوم بكل ما في وسعها لمنع تكرار الحادث الذي وقع في ١٥ أيار/مايو، بما في ذلك فرض تدابير للحد من إمكانية وصول المتظاهرين إلى الخط الأزرق. وخلال الفترة نفسها، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بأنه وجّه إلى جنوده تعليمات ملائمة أعدها آخذا في الاعتبار ما حدث في ١٥ أيار/مايو، وأن جنوده يخضعون للتدريب على معدات وأساليب مكافحة الشغب. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا أنه، في حال وقوع أي حادث آخر، لن يقبل بأي محاولة تدخل تتصل بالسياج التقني وسيتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي فرد من عبوره.

٢٩ - وأجرى المنتدى الثلاثي أيضا مناقشات بشأن مسائل عملياتية أمنية وعسكرية أخرى، بما في ذلك كفالة الاحترام التام لسلامة الخط الأزرق بأكمله والسعي إلى التوصل إلى حلول للحد من التوترات المتقطعة بين أفراد القوات المسلحة من الطرفين في منطقة كفركلا. وتسعى اليونيفيل إلى تنفيذ إجراءات عملياتية محددة في منطقتي كفركلا والعديسة وتوسيع نطاقها ليشمل مناطق أخرى حيث تقع الحوادث أحيانا. وسعى المنتدى أيضا إلى كفالة إحراز المزيد من التقدم في ترسيم الخط الأزرق بصورة واضحة وتشجيع التفاهم بشأن عدد من التدابير العملية والبناءة للحد من التوترات في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. ويواصل قائد قوة اليونيفيل تواصله مع جيش الدفاع الإسرائيلي بهدف التوصل إلى اتفاق لتجديد الترتيبات التي كانت قائمة في العام الماضي والتي تسمح للمزارعين من قرية بليدا بالوصول إلى أجزاء من بساتين الزيتون التي يملكونها والواقعة جنوب الخط الأزرق.

٣٠ - وبعد التوقف الذي شهدته لمدة عام تقريبا عملية ترسيم الخط الأزرق بصورة واضحة، استجاب الطرفان لمبادرة اليونيفيل الرامية إلى الشروع في وضع العلامات في النقاط غير الخلافية على طول الخط الأزرق بأكمله. وخلال الأشهر الأربعة الأخيرة، تمكنت اليونيفيل من وضع قائمة تشمل ١٣٥ نقطة من هذه النقاط يجري حاليا قياسها ووضع العلامات فيها. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، كان أخصائيو إزالة الألغام التابعون لليونيفيل قد أزالوا الألغام لتأمين الوصول إلى ١٧٦ نقطة من المقرر وضع العلامات فيها؛ ومن تلك النقاط جرى قياس ١٣٥ نقطة ووضعت العلامات في ١٠٦ نقاط على الخط الأزرق وتم التحقق من ٩٧ علامة من جانب الطرفين.

٣١ - ومنذ صدور تقريري الأخير، حددت اليونيفيل والجيش اللبناني مجالات تركيز رئيسية للحوار الاستراتيجي. وعدّد الجيش اللبناني، على وجه التحديد، الأصول والأعتدة الحيوية اللازمة لزيادة وتعزيز قدرته داخل منطقة عمليات اليونيفيل وتيسير النقل التدريجي للمسؤوليات من اليونيفيل إلى الجيش اللبناني. وتقوم لجان فرعية حاليا بإجراء تقييمات لتحديد العملية اللازم الاضطلاع بها تحقيقا لهذا الهدف. وستعمل اليونيفيل مع الجيش اللبناني من أجل الشروع في اتخاذ سلسلة من تدابير تعزيز القدرات يكون من شأنها، بدعم من المانحين، أن تساعد الجيش اللبناني على أن يمارس تدريجيا السيطرة الأمنية الفعالة على منطقة عمليات القوة والمياه الإقليمية اللبنانية على النحو المتوخى في رسالتي المؤرختين ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/407).

٣٢ - وفي قراره ٢٠٠٤ (٢٠١١)، طلب إليّ مجلس الأمن أن أقوم باستعراض استراتيجي لليونيفيل سعيا إلى كفالة أن تكون اليونيفيل مشكّلة على أنسب وجه للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. وفي ذلك الصدد، عقدت إدارة عمليات حفظ السلام مشاورات مع عدد من الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن اليونيفيل، بشأن أفضل السبل للمضي قدما. وتعتزم إدارة عمليات حفظ السلام، بالتنسيق الوثيق مع اليونيفيل، الانتهاء من الاستعراض بحلول نهاية عام ٢٠١١. وأنوي تقديم النتائج والاستنتاجات الرئيسية للاستعراض إلى مجلس الأمن في أوائل عام ٢٠١٢.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٣ - على النحو المبين في تقاريري السابقة، لا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة واحتفاظ جماعات مسلحة أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية، بما يمثل انتهاكا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يشكلان تحديا خطيرا لقدرة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها بشكل كامل على أراضيها.

٣٤ - واستمر حزب الله في الإقرار بأنه يحتفظ بترسانة عسكرية كبيرة منفصلة عن تلك الخاصة بالدولة اللبنانية، مدعيا أنها تخدم أغراضا دفاعية ضد إسرائيل. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/2011/537)، أعادت الحكومة الإسرائيلية التأكيد على شواغلها البالغة المتعلقة باستمرار تسلح حزب الله وزيادة القدرة العسكرية في لبنان.

٣٥ - وبالرغم من القرار الذي أُتخذ خلال الحوار الوطني للقادة اللبنانيين في عام ٢٠٠٦، والذي جرى التأكيد عليه في الاجتماعات اللاحقة للحوار الوطني، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وتوجد جميع القواعد باستثناء واحدة على امتداد الحدود بين لبنان

وسوريا. ولا يزال وجودها ينتقص من السيادة اللبنانية والسلطة الحكومية. وهي تشكل تحديا أيضا أمام تحقيق السيطرة الفعالة على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد دأبت على دعوة السلطات اللبنانية إلى تفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة، ودعوة حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع هذه الجهود.

٣٦ - ولا تزال الحالة الأمنية في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة غير مستقرة. وفي يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس، وعقب محاولة اغتيال القائد العسكري لفتح في لبنان، اندلعت اشتباكات عنيفة بين الفصائل المسلحة في عين الحلوة. واتفق على وقف لإطلاق النار بعد ساعات من القتال الذي نجم عنه إصابة عدة أشخاص. وأصيبت إحدى المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بقنبلة صاروخية، مما نجم عنه أضرار مادية. ولا تزال ثمة مخاوف من أن تؤدي الظروف الصعبة التي تسود المخيم إلى تعزيز موقع الجماعات المسلحة المتشددة التي تعمل بداخله. وبالرغم من تلك الحوادث، اعتبرت السلطات اللبنانية أن التعاون مع المسؤولين الأمنيين الفلسطينيين في المخيمات بشأن كفالة أمن المخيمات لا يزال مرضيا. وقام محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، بزيارة لبنان خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس، وشدد على أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ليسوا في حاجة إلى أسلحة ويجب أن يلتزموا بالقوانين اللبنانية المحلية.

٣٧ - وحدثت زيادة في عدد الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما يبرز التهديدات التي تشكلها على أمن لبنان الجماعات المسلحة الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة وانتشار الأسلحة في البلد. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، ونتيجة لنزاع شخصي، وقعت صدامات عنيفة انطوت على استخدام أسلحة ثقيلة فيما بين مسلحين من حزب الله وفلسطينيين مسلحين على مشارف مخيم برج البراجنة للاجئين في بيروت، مما أسفر عن إصابة عدة أشخاص. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أفيد أيضا بإصابة ١٦ شخصا في صدام مسلح اندلع بين عائلتين محليتين في منطقة صيدا. وفي تطور إيجابي، أُطلق في ١٤ تموز/يوليه سراح الرعايا الإستونيين الذين كانوا قد اختطفوا في آذار/مارس. وفي وقت لاحق، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، واجهت قوات الأمن الداخلي اللبنانية الأشخاص الذين يدعى قيامهم باختطاف الرعايا الإستونيين السبعة في قرية في غرب البقاع، وقتلت اثنين منهم وألقت القبض على أربعة أشخاص آخرين.

٣٨ - وما زلت أعتقد أنه ينبغي نزع سلاح الجماعات المسلحة عن طريق عملية يتولى قيادتها اللبنانيون تؤدي إلى الاستعادة الكاملة لسلطة حكومة لبنان على كامل أراضيها، حتى لا يكون في لبنان أي أسلحة أو سلطة بخلاف تلك الخاصة بالدولة. والتزم القادة اللبنانيون بهذه العملية في أيار/مايو ٢٠٠٨، عندما قرروا عقد لجنة للحوار الوطني من أجل الاتفاق على استراتيجية وطنية للدفاع تنظر بدورها في مسألة الأسلحة الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة. إلا أن لجنة الحوار الوطني لم تجتمع منذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وإنني أرحب بتأكيد الرئيس سليمان عندما التقيت به في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بأنه سيدعو من جديد إلى عقد الحوار الوطني في أقرب وقت ممكن.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٩ - قرر مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أنه يتعين على جميع الدول أن تمنع مواطنيها من بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها. ولم تبلغ حكومة لبنان عن أي انتهاك لحظر توريد الأسلحة الذي يفرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال زيارة أجراها مؤخرا منسقي الخاص إلى إسرائيل، كررت الحكومة الإسرائيلية تأكيد ادعاءاتها بحدوث انتهاكات كبيرة لحظر توريد الأسلحة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وفي حين تأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، فهي ليست في وضع يتيح لها التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل.

٤٠ - ويطالب مجلس الأمن أيضا في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها. ورغم الالتزام الذي أعربت عنه الحكومة اللبنانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بإقرار استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الحدود، لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت الجهات المانحة في تبادل المعلومات وتنسيق الدعم الذي تقدمه إلى الوكالات الأمنية في لبنان من أجل تحسين إدارة الحدود. ومع ذلك، يؤدي عدم وجود استراتيجية وطنية إلى إعاقة تخصيص أموال إضافية لذلك الجهد.

٤١ - وأبلغت السلطات اللبنانية منسقي الخاص بأن عملية نشر أفراد الأمن لإدارة الحدود لم يطرأ عليها أي تغيير منذ صدور تقريري الأخير. ولا تزال جهة مراقبة الحدود الشمالية مع الجمهورية العربية السورية موكلة إلى القوة المشتركة لمراقبة الحدود. وعلى الحدود الشرقية، يواصل الجيش اللبناني نشر الكتيبة الحدودية الثانية. وتنظر الجهات المانحة في تقديم تدريب ومعدات إلى الكتيبة الحدودية الثانية وإلى وكالات الأمن التي تقوم بتشغيل نقاط العبور

القانونية. ولا يزال الجيش اللبناني يخطط لنشر كتيبة حدودية ثالثة ستعمل بين قرية عرسال ونقطة العبور الرئيسية في المصنع.

٤٢ - وأبلغ الجيش اللبناني الأمم المتحدة بأن تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية قد دفع بها إلى اعتماد تدابير متزايدة من أجل مراقبة الحدود منعا لدخول الأسلحة والأفراد العسكريين إلى لبنان. ولم يبلغ الجيش اللبناني عن حوادث تهريب أسلحة من سوريا إلى لبنان. وبالرغم من ذلك، صرح مسؤولون آخرون علنا بحدوث حالات نقل أسلحة ووقود عبر الحدود في الاتجاهين.

٤٣ - وأدى العنف المندلع في البلدات السورية قرب الحدود مع لبنان إلى تدفق ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ شخص عبر الحدود الشمالية للبنان منذ مطلع نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، قام ما يزيد عن ١٠٠ ٣ مواطن سوري ممن فروا من العنف، بتسجيل أسمائهم بشكل مشترك لدى الهيئة العليا للإغاثة التابعة للحكومة اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتنسق الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية بشأن تقديم المساعدة إلى النازحين، وكذلك بشأن المسائل المتعلقة بحمايتهم.

٤٤ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث عبر الحدود اشترك فيها الجيش السوري. وفي بعض الحالات، أطلق الجيش السوري النار عبر الحدود نحو الأراضي اللبنانية، مستهدفا أفرادا حاولوا الفرار من سوريا، مما نجم عنه مقتل شخص واحد على الأقل. وفي مناسبات أخرى، قام الجيش السوري بعمليات توغل في لبنان عبر كل من الحدود الشرقية والشمالية على حد سواء، وامتدت بعضها لمسافة ثلاثة كيلومترات في الأراضي اللبنانية. وفي إحدى المناسبات، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أغارت ناقلة أفراد مصفحة سورية على المنطقة الحدودية قرب قرية عرسال، مما أسفر عن إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات الخاصة. وأقر مسؤولون في الجيش اللبناني وحكومة لبنان تشاورت معهم الأمم المتحدة بوقوع هذه الحوادث التي اشترك فيها الجيش السوري قرب المناطق الحدودية، ولكنهم أشاروا إلى أن هذه الحوادث قد وقعت في مناطق ليست الحدود فيها معلَمة أو مرسومة، بل وهي موضع نزاع في بعض الأماكن. ونتيجة لذلك، أصدر الرئيس سليمان تعليماته للجيش اللبناني بإجراء اتصالات مع الجيش السوري فيما يتعلق بعمليات التوغل هذه كي تُحترم سيادة لبنان.

٤٥ - ولا تزال الإدارة الفعالة للحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية متأثرة سلبا بكون الحدود غير معلَمة أو مرسومة، وباستمرار وجود القواعد العسكرية التابعة للجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة والموجودة على جانبي الحدود بين البلدين.

هاء – الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٦ – يُعد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بالمسؤولية التامة عن إدارة جميع عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وفي أيلول/سبتمبر، غير مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام اسمه رسميا ليصبح فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، كي يعكس بشكل أفضل دوره بعد تسليمه لواجبات التنسيق إلى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولا يزال فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام يدعم المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في تعبئة الموارد والاتصال في حدود قدراته.

٤٧ – ويستمر فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقديم الدعم إلى اليونيفيل في أنشطة إزالة الألغام على الخط الأزرق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ١٢ موقعا إضافيا قُصفت بالقنابل العنقودية، ليصل مجموع عدد المواقع إلى ١ ١٤٧ موقعا. وقدم فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا المساعدة إلى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام في مجال مساعدة الضحايا كما قدم الدعم إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية الذي استضافه لبنان والذي انعقد خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر. وشارك ١٣٠ وفدا في أعمال الاجتماع، من ضمنهم ما يزيد على ٣٠ دولة غير موقعة حضرت المؤتمر بصفة مراقب.

واو – ترسيم الحدود

٤٨ – شجع مجلس الأمن بشدة، في الفقرة ٤ من قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية بترسيم حدودهما المشتركة، وخاصة في تلك المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع. ووجه المجلس من جديد هذه الدعوة في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٩ – ولم يتحقق أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية منذ صدور تقريري الأخير.

٥٠ – ولم يحرز أي تقدم في مسألة منطقة مزارع شبعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالرغم من طلباتي المتكررة، لم أتلق أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن

التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثالثا – أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥١ – في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، تعرضت اليونيفيل لثاني هجوم إرهابي مباشر يُشن عليها في غضون شهرين، عندما أدى انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق إلى إصابة قافلة لوجستية لليونيفيل جنوب بلدة صيدا، عند مرورها على الطريق الرئيسي الساحلي الذي يربط بيروت بجنوب لبنان. وجُرح ستة من عناصر حفظ السلام بالقوة يعملون مع الوحدة الفرنسية، تعين نقل ثلاثة منهم إلى فرنسا للعلاج. ووقع الهجوم على بعد سبعة كيلومترات تقريبا جنوب الهجوم الذي وقع في ٢٧ أيار/مايو وأسفر عن إصابة ستة من عناصر حفظ السلام التابعين لليونيفيل يعملون مع الوحدة الإيطالية (انظر S/2011/406). وأجرت السلطات اللبنانية واليونيفيل تحقيقا في الحادث على الفور. وتجري السلطات الفرنسية أيضا تحقيقا في الحادث. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن الهجوم. ونددت كل السلطات اللبنانية العليا بالهجوم كما ندد به أيضا الزعماء السياسيون من كل التوجهات السياسية.

٥٢ – وأبلغت السلطات اللبنانية اليونيفيل أنها تقوم حاليا بتتبع عدد من الخيوط في التحقيقات في الهجومين اللذين تعرضت لهما اليونيفيل على الطريق الرئيسي الساحلي. ولا تزال التحقيقات مستمرة ولكن لم يلق القبض على أي شخص.

٥٣ – ويبين الهجوم الذي وقع في ٢٦ تموز/يوليه استمرار التهديد الإرهابي ضد اليونيفيل، وخصوصا على طول طريق الإمداد الرئيسي لليونيفيل خارج منطقة عملياتها. وردا على ذلك، عقدت اليونيفيل والسلطات اللبنانية عدة اجتماعات لمناقشة الحاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية إضافية، وقد قام الجيش اللبناني بتعزيز وجوده في مواقع رئيسية على طول طريق الإمدادات الرئيسي لليونيفيل وأصبح يرافق جميع قوافل اليونيفيل شمال نهر الليطاني. وإضافة إلى ذلك، تقوم الآن دوريات قوات الأمن الداخلي بتركيز أنشطتها على الطريق الساحلي، لا سيما بالقرب من صيدا. وقامت اليونيفيل من جانبها بتطبيق تدابيرها الخاصة الرامية إلى تخفيف المخاطر، والتي وضعت لتكملة التدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية. وعلى الرغم من التزام جميع الأطراف بكفالة سلامة وأمن اليونيفيل، وتولّي حكومة لبنان مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون وحفظ النظام، قامت اليونيفيل باستمرار بمراجعة ما وضعته من خطط أمنية وتدابير تخفيف المخاطر، وعقد دورات تدريبية لتوعية أفرادها بشؤون السلامة، وتنفيذ أعمال في منشآتها وأصولها لحماية القوة. وواصلت اليونيفيل والسلطات اللبنانية التعاون من أجل ضمان التصدي بالطريقة الملائمة لجميع التهديدات الأمنية.

٥٤ - وواصلت اليونيفيل متابعة القضايا المرفوعة في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص متهمين بالتخطيط لشن هجمات على اليونيفيل. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، حُكم بالسجن على ١٠ أشخاص متهمين بحيازة أسلحة ومتفجرات والتخطيط لشن هجمات ضد الجيش اللبناني والمنشآت الأمنية واليونيفيل. وفي قضية مشابهة، مثُل أمام المحكمة ثلاثة أشخاص في ٢٩ أيلول/سبتمبر. ورفعت جلسة المحكمة إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٥ - بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٤٨٨ ١٢ فرداً، ٥٢٢ منهم من النساء. وفي نفس هذا التاريخ، ضمت اليونيفيل ٣٥٣ موظفاً دولياً، ١٠٠ منهم من النساء؛ و ٦٦٣ موظفاً وطنياً من المدنيين، ١٧٠ منهم من النساء. وتتلقى اليونيفيل الدعم أيضا من ٥٣ مراقباً عسكرياً من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ٧ نساء.

٥٦ - وقد نفذت اليونيفيل معظم التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض التقني الذي شاركت في إجرائه إدارة عمليات حفظ السلام واليونيفيل. واستكملت الكتيبة الأيرلندية انتشارها في أواخر حزيران/يونيه وبلغت قدرتها العملياتية الكاملة ضمن مجال مسؤوليتها. وأدى ذلك النشر إلى تمكين الكتيبة الفرنسية من استكمال اندماجها في القوات الاحتياطية لقائد القوة، وهو ما أصبح مكسبا مهما رهن تصرف رئيس البعثة وقائد القوة.

٥٧ - وأبلغت إيطاليا إدارة عمليات حفظ السلام أنها ستخفض مساهمتها في اليونيفيل في تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي يقتضي إعادة تشكيل انتشار اليونيفيل، لا سيما في القطاع الغربي. وفي الوقت نفسه، نُشر أفراد عسكريون آخرون من ماليزيا في تشرين الأول/أكتوبر. وسيستعاض عن كتيبة اللوجستيات المتعددة الأدوار الدانمركية في تشرين الثاني/نوفمبر بكتيبة لوجستيات متعددة الأدوار نمساوية. وانضمت سفينة إندونيسية أخرى إلى فرقة العمل البحرية في تشرين الأول/أكتوبر، وستقوم البرازيل بنشر سفينة قيادة ضمن فرقة العمل البحرية بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٨ - وتواصل الحكومة اللبنانية وضع الأراضي والمرافق رهن تصرف اليونيفيل لأغراض انتشارها. إلا أن مسألة متأخرات الإيجار، المستحقة على الحكومة لملاك الأراضي الخاصة، أثارت لدى الجمهور بعض المشاعر السلبية ضد اليونيفيل. ونتيجة لذلك، تعرضت اليونيفيل لبعض القيود المحدودة في حرية تنقلها. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة اللبنانية على

تسديد متأخرات إيجار مستحقة عليها لملاك العقارات التي تستخدمها اليونيفيل، يعود بعضها إلى سنوات كثيرة.

خامسا – ملاحظات

٥٩ – يشجعني استمرار الحالة مستقرة بوجه عام في لبنان، وخصوصا في منطقة عمليات اليونيفيل. وأرحب بإعلان حكومة لبنان المشكَّلة في ٧ تموز/يوليه التزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإعرابها عن دعمها لليونيفيل. وأرحب أيضا باستمرار التزام الحكومة الإسرائيلية بالقرار ودعمها لليونيفيل. ويشجعني أيضا التزام الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية بالحفاظ على وقف الأعمال القتالية والاحتواء السريع للحوادث من خلال الترتيبات الأمنية الموضوعة، لا سيما آلية الاتصال والتنسيق التابعة لليونيفيل. ومع ذلك، فلا يزال القلق يساورني من الركود في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأدعو كلا من إسرائيل ولبنان إلى الوفاء بصورة كاملة بالتزاماتهما بموجب هذا القرار.

٦٠ – وأكرر إدانتي القوية للهجوم الذي شن في ٢٦ تموز/يوليه على أفراد اليونيفيل وأسفر عن جرح ستة من عناصر حفظ السلام. ولا يزال أمن أفراد اليونيفيل وسلامتهم من الأولويات الحاسمة. ويقع على الحكومة اللبنانية التزام بضمان أمن وسلامة اليونيفيل، بسبل تشمل تدابير مضادة فعالة، وتقديم مرتكبي الهجمات على اليونيفيل إلى العدالة. وأرحب بتعاون السلطات اللبنانية مع اليونيفيل لتحسين حماية طريق الإمداد اللوجستي الرئيسي لليونيفيل، وكذلك الالتزامات التي أعرب عنها لي في أيلول/ستمبر الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي ببذل ما في وسعهما لحماية موظفي الأمم المتحدة.

٦١ – وكما كررت في الرسالة التي وجهتها إلى مجلس الأمن في ٥ آب/أغسطس (S/2011/488) وفي تقاريري السابقة، فإن حرية تنقل اليونيفيل وسلامة وأمن أفرادها جزء لا يتجزأ من تنفيذها الفعال لمهامها. وعلى الرغم من اضطلاع اليونيفيل بمعظم أنشطتها العملياتية من دون حوادث، فإنه يساورني القلق إزاء استمرار وقوع الحوادث التي تعوق حرية تنقل اليونيفيل وتعرض سلامة وأمن عناصر حفظ السلام للخطر. وأشعر بالقلق بوجه خاص إذ أن عدة من هذه الحوادث انطوت على هجوم عنيف شن على أفراد اليونيفيل، وأنه ظهر طابع منظم في بعضها. ويلقي ذلك بالشك على دوافع الضالعين في تلك الحوادث. وتقع المسؤولية الأساسية عن كفالة حرية التنقل لأفراد اليونيفيل في منطقة العمليات في المقام الأول على عاتق السلطات اللبنانية. وأناشد السلطات اللبنانية أن تتخذ إجراءات حازمة وحاسمة ضد الجناة، وإيجاد سبل للتعاون مع اليونيفيل على تعزيز الرد على هذه الحوادث

والتحقيق فيها. ويجب اتخاذ تدابير فعالية لتقييد ومنع جميع الحوادث التي تعوق حرية تنقل اليونيفيل وتعريض سلامة وأمن عناصر حفظ السلام للخطر.

٦٢ - ووقعت توترات وحوادث متفرقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أخطرها تبادل إطلاق النار لفترة قصيرة بين جنود الجيش اللبناني وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي في ١ آب/أغسطس. وأشعر بالقلق إذ أن الوضع لا يزال هشا على طول الخط الأزرق وأنه من المرجح أن يظل كذلك إلى أن يتم حل المسائل العالقة بين لبنان وإسرائيل وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٣ - وفي هذا الصدد، فإنني أكرر دعوتي إلى الطرفين إلى استغلال البيئة الاستراتيجية التي ساعدت اليونيفيل على إنشائها بالتعاون مع الجيش اللبناني، والمضي قدما نحو تنفيذ الهدفين الرئيسيين للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهما تأمين وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للصراع. وسيكون من الصعب الحفاظ على البيئة الاستراتيجية الراهنة وعلى الترتيبات الأمنية ما لم يتم المضي قدما نحو تحقيق هذين الهدفين.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، يتعين على كلا الطرفين مواصلة الالتزام الكامل بوقف الأعمال القتالية؛ والاحترام التام للخط الأزرق بكليته؛ ومواصلة العمل مع اليونيفيل لوضع تدابير عملية وبناءة لبناء الثقة، على طول الخط الأزرق، بما في ذلك تعليمه بشكل واضح؛ والعمل على تعزيز آلية الاتصال والتنسيق. وأود على وجه الخصوص التشديد على ضرورة أن يتجنب الطرفان اللجوء إلى إطلاق النار تحت أي ظرف، إلا في الحالات التي تتطلب ذلك بوضوح للدفاع الفوري عن النفس. وأناشد كلا الطرفين التحلي في جميع الأوقات بأقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية فيما يتعلق بوقف الأعمال القتالية.

٦٥ - وهناك أيضا إجراءات أخرى يجب أن يضطلع بها كلٌ من الطرفين. ففيما يتعلق بإسرائيل، تشمل الإجراءات انسحاب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمناطق المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق والوقف الكامل لانتهاكات المجال الجوي اللبناني. وفيما يتعلق بلبنان، تشمل الإجراءات بسط السلطة الفعلية على جميع الأراضي اللبنانية وكفالة تنفيذ قرارات الحكومة وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة واليونيفيل.

٦٦ - وبعد خمس سنوات من توسع اليونيفيل الكبير في حجم أنشطتها وعدد أفرادها عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فقد حان الوقت لإجراء استعراض استراتيجي لليونيفيل. وأتطلع إلى إجراء عملية الحوار الاستراتيجي لتمكين الجيش اللبناني من

البدء في تولي قدر أكبر من المسؤوليات الأمنية المنبثقة عن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويهدف الحوار الاستراتيجي إلى تحديد المتطلبات اللازمة للجيش اللبناني لتنفيذ المهام التي صدر تكليف بها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتيسير نقل المسؤوليات تدريجيا من اليونيفيل إلى الجيش اللبناني. وأشعر بالامتنان للبلدان التي تقدم دعما جوهريا في تزويد الجيش اللبناني، بما في ذلك قواته البحرية، بالمعدات والتدريب وأحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه. ولا يزال من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى الجيش اللبناني لبناء قدراته.

٦٧ - ومن الأمور المشجعة الاستقرار السياسي الذي ساد لبنان منذ تشكيل الحكومة في ٧ تموز/يوليه، بما في ذلك في ضوء قيام المحكمة الخاصة للبنان في ٣٠ حزيران/يونيه بإصدار لوائح اتهام ضد أربعة أشخاص في ٣٠ حزيران/يونيه. وأحث الحكومة اللبنانية على أن تبين التزامها بجميع قرارات مجلس الأمن بطريقة ملموسة وذلك باتخاذ الإجراءات ذات الصلة بتلك القرارات على أرض الواقع.

٦٨ - وألاحظ بقلق زيادة وقوع حوادث أمنية في لبنان، وهو ما يسلط الضوء على التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة وانتشار الأسلحة في البلد.

٦٩ - ويشكل وجود حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة تهديدا مستمرا لسيادة لبنان واستقراره، ويعوق التنفيذ التام للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأناشد الزعماء اللبنانيين المثابرة في العملية السياسية الداخلية الرامية إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة. وأعرب عن الأسف الشديد لتعليق أعمال لجنة الحوار الوطني لأكثر من عام. وفي هذا السياق، ومع وجود الحكومة الجديدة الآن، أشجع الرئيس سليمان على دعوة لجنة الحوار الوطني إلى الانعقاد مرة أخرى في أقرب وقت ممكن وأدعو الزعماء اللبنانيين إلى إحراز تقدم نحو اعتماد استراتيجية دفاع وطنية تعالج مسألة الجماعات المسلحة العاملة خارج نطاق سيطرة الدولة وتؤدي إلى نزع سلاحها. وأدعو أيضا حكومة رئيس الوزراء ميقاتي إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها لجنة الحوار الوطني في الماضي.

٧٠ - ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار وجود قواعد عسكرية في لبنان لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. فهذه القواعد تشكل تحديا لقدرة لبنان على إدارة حدوده وتقوض السيادة اللبنانية. وأكرر مناشدتي للحكومة اللبنانية بتفكيك هذه القواعد العسكرية، على النحو المتفق عليه في الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ والذي جرى تكراره منذئذ، ولحكومة الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام مع هذه الجهود.

٧١ - وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تمنع نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى كيانات أو أفراد في لبنان دون الحصول على موافقة الدولة اللبنانية. وأحث الحكومة اللبنانية الجديدة على تكثيف جهودها لمراقبة حدود البلد، بوسائل منها اعتماد الاستراتيجية الشاملة لإدارة الحدود التي التزمت الحكومة السابقة بها في عام ٢٠١٠. وأشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة من أجل تحسين قدرات لبنان على إدارة الحدود، وأناشد المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ استراتيجية لبنان الشاملة المتعلقة بالحدود بمجرد اعتمادها.

٧٢ - وينبغي أن تستمر جهود ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية ووضع العلامات فيها دون تأخير، بدءا من تفعيل اللجنة المشتركة لترسيم الحدود اللبنانية - السورية. ويشكل ترسيم الحدود عنصرا حاسما في بناء علاقة إيجابية بين البلدين. وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون مع الحكومة اللبنانية في اتخاذ خطوات محددة وعملية نحو ترسيم حدودها المشتركة مع لبنان ووضع العلامات فيها، وفقا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٧٣ - وأعتزم أيضا مواصلة جهودي الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي لمسألة منطقة مزارع شبعا، وفقا لأحكام الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتعين عليَّ الاعتراف، مع ذلك، أن هذه الجهود قد أعاقها عدم استعداد إسرائيل والجمهورية العربية السورية لحل هذه المسألة في الوقت الراهن. وأناشد مرة أخرى كل من هذين البلدين تقديم رده على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٧٤ - ولا تزال الحالة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مسألة مثيرة للقلق. وأدعو حكومة لبنان إلى تطبيق التعديلات التي أُدخلت على قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي والتي اعتُمدت في آب/أغسطس ٢٠١٠، وذلك من أجل تحسين فرص العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل فعال. ويساورني القلق الشديد إزاء النقص المستمر في التمويل الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، سواء لإعادة تشييد مخيم نهر البارد أو لبرامجها العادية الرامية إلى توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وأحث الجهات المانحة، بما فيها بلدان المنطقة، على مواصلة دعمها للأونروا، وزيادة هذا الدعم إن أمكن. ولن يشكل التقدم المحرز في كفالة الإعمال الكامل لحقوق اللاجئين الفلسطينيين مساسا بالقرار المتعلق بمسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام شامل بين العرب وإسرائيل.

٧٥ - وأعرب عن شكري لمنسقي الخاص السابق لشؤون لبنان، السيد مايكل وليامز، الذي استكمل مدة خدمته في لبنان، لعمله القيادي وجهوده المخلصة في الاضطلاع بالعمل المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة في لبنان. وأود الإشادة برئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة وبجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل الذين يواصلون أداء دور بالغ الأهمية في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وكذلك بجميع موظفي مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان.

٧٦ - ولا أزال أدرك تماما أن تنفيذ إسرائيل ولبنان لالتزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تؤثر عليه الديناميات التي تؤثر على المنطقة برمتها. وفي الأشهر الأخيرة، اندلعت في المنطقة موجة من الاحتجاجات الشعبية والتغيير السياسي.

٧٧ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء التأثير الذي تحدثه الأزمة الواقعة في الجمهورية العربية السورية على الحالة السياسية والأمنية في لبنان. وأشجب بقوة التوغلات والغارات العنيفة التي تشنها قوات الأمن السورية على البلدات والقرى اللبنانية، والتي أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى أن توقف فورا تلك التوغلات وأن تحترم سيادة لبنان وسلامة أراضيه وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد تفضي هذه التوغلات وكذلك الأزمة السياسية وأزمة حقوق الإنسان المتواصلة في سورية إلى إشعال فتيل المزيد من التوترات داخل لبنان وخارجه.

٧٨ - وأناشد كلا من إسرائيل ولبنان اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ما يسميه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) حلا طويل الأجل يحكم علاقتهما. ولا يزال اعتقادي الراسخ أن تحقيق ذلك الحل وضمان سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي بشكل كامل لا يمكن ولا ينبغي فصلهما عن ضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، استنادا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).